www.daralthaqafa.com

أصول التفسير القانوني وإبداء المشورة والصياغة القانونية

الأستاذ الدكتور
صاحب عبيد الفتلاوي
كلية الحقوق
جامعة عمان الأهلية - سابقاً

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
عمّان - الأردن

www.daralthaqafa.com

أصول التفسير القانوني وإبداء المشورة والصياغة القانونية

www.daralthaqafa.com

340, 023
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2024/12/6720)
المؤلف: صاحب عبيد الفتلاوي
الكتاب: أصول التفسير القانوني وإبداء المشورة والصياغة القانونية
الواصفات: تفسير القوانين - العقود - الصياغة القانونية - المحامون - القانون
لا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أو الناشر
ISBN: 978-9923-15-316-1

الطبعة الأولى 2026م - 1447هـ

جميع الحقوق محفوظة All rights reserved Copyright ©
رتبت كافة التشريعات مسؤولية جزائية على انتهاك حقوق المؤلف وحقوق الناشر وحقوق الملكية الفكرية سواء كان هذا الانتهاك بالاستنساخ أو التصوير أو التخزين أو الترجمة أو التسجيل الصوتي أو المرئي أو تحويل المصنف (الكتاب) إلى صيغة إلكترونية و/أو بأية طريقة أخرى دون الموافقة الخطية للمؤلف والناشر مالكي حقوق الملكية، وتعتبر جميع الأفعال المذكورة أعلاه من الجرائم، وتصل عقوبتها إلى الحبس، ولم تقف التشريعات عند ذلك، بل يترتب على هذه الجرائم مسؤولية مدنية، تتمثل بمطالبة المعتدي بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي.
وعليه نهيب بالجميع الالتزام واحترام قانون حق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية تجنباً للمساءلة القانونية وتحت طائلة المسؤولية الجزائية والمدنية والإدارية

الناشر:
دار الثقافة للنشر والتوزيع
أسسها خالد محمود جابر حيف عام 1984 عمان - الأردن
Est. Khaled M. Jaber Haif 1984 Amman - Jordan

عمان - شارع الملكة رانيا العبدالله (شارع الجامعة الأردنية) - مقابل بوابة العلوم للجامعة الأردنية
مجمع محمد عربيات التجاري - رقم 261 - الطابق الأول - هاتف: 5341929 6 (962+) - موبايل: 9992616 79 (962+)
Dar Al-Thaqafa For Publishing & Distributing
Website: www.daralthaqafa.com e-mail: info@daralthaqafa.com
الثقافة للتصميم والإخراج

www.daralthaqafa.com

أصول التفسير القانوني وإبداء المشورة والصياغة القانونية

الأستاذ الدكتور
صاحب عبيد الفتلاوي
كلية الحقوق
جامعة عمان الأهلية - سابقاً

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
1447هـ-2026 م

www.daralthaqafa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾ وَأَنَّ سَعْيَهُۥ سَوْفَ يُرَىٰ ﴿٤٠﴾﴾

[النجم: 39-40].

www.daralthaqafa.com

الإهـــــداء

إلى من ارتقوا من أجل أن نعيش

ويبقى العراق، فكانوا الأكرم منا جميعاً

www.daralthaqafa.com

الفهرس

المقدمة 11

الفصل الأول

تفسير القانون

أولاً: معنى التفسير وتحديد مجاله 17

ثانياً: أنواع التفسير.....18

ثالثاً: مذاهب التفسير 32

رابعاً: طرق التفسير 38

الفصل الثاني

أنواع النصوص القانونية ودلالة فحوى النص

أولاً: أنواع النصوص القانونية.....49

ثانياً: دلالة فحوى النص 73

الفصل الثالث

تكوين الرأي وإبداء المشورة القانونية

أولاً: التعريف بالاستشارة القانونية 93

ثانياً: المستشار القانوني 97

ثالثاً: طلب الرأي القانوني.....105

رابعاً: آلية تكوين الرأي القانوني.....107

www.daralthaqafa.com

الفصل الرابع

فن الصياغة القانونية

أولاً: تقديم فكرة عن الصياغة القانونية 130
ثانياً: أنواع الصياغة القانونية.....135
ثالثاً: طرق الصياغة القانونية.....141
رابعاً: قواعد الصياغة التشريعية الجيدة.....156

الفصل الخامس

فن الصياغة القانونية للعقود وكيفية تفسيرها

أولاً: المبادئ الأساسية في إبرام العقود.....179
ثانياً: مهارات صياغة العقود 192
ثالثاً: تفسير العقد 198
رابعاً: القواعد المساعدة في تفسير العقد.....204

المـــــــراجـــــع 215
إصدارات المؤلف.....223

www.daralthaqafa.com

المقدمة

نظراً لقلة ما كُتب في هذا الموضوع وانصراف أغلب الأساتذة والمتخصصين إلى البحث في النظريات والقواعد العامة في القانون المدني لعلاقتها الوثيقة بمناهج التدريس في الجامعات والأكاديميات المختلفة، بالإضافة إلى سهولة الإلمام بها لتوافر المراجع والمصادر فيها من جهة، وربما ما يرد منها من مردودات مادية عند تسويقها من جهة أخرى، فقد عقدت العزم على أن أتجه صوب الخوض في تفاصيل ودقائق هذا الموضوع لأهميته النظرية والتطبيقية، فضلاً عن حاجة المكتبة العربية بشكل عام والمكتبة العراقية بشكل خاص لمثل هذه المؤلفات حتى ولو كانت متواضعة.

لقد درّست هذا الموضوع بالذات لعدة سنوات لطلبة الدراسات العليا، كما درسته لعدة دورات وفي عدة بلدان، ووجدت فيه فائدة كبيرة للمتلقي مهما كان مستواه الدراسي، وذلك من خلال إدراك حقيقة لا مناص منها وهي أن فن صياغة النصوص القانونية والعقدية وتفسيرهما وكذلك القدرة على إعطاء المشورة القانونية الصحيحة لمن يطلبها هو محور العمل القانوني وقلب العقل القانوني السليم، وبغير هذه المهارات ستكون الدراسة القانونية خالية من محتواها الحقيقي وغير منتجة لأهدافها وغاياتها المختلفة.

إن مثل هذه العناوين لا تعني أن المستفيد منها شخص مبتدئ في دراسة القانون، بل العكس صحيح تماماً، لأن المبتدئ في السلّم القانوني لا ينهض مطلقاً بتحمل أعباء فهم واستيعاب مثل هذه المواضيع التي يتناولها ويختص بها صاحب العقل القانوني الناضج، أي القانوني الذي قطع شوطاً محموداً في البحث والتنقيب القانوني ولكنه بحاجة إلى تأهيل وتعميق تجربته القانونية باتجاه تمكينه، من سبر غور النصوص والحقائق القانونية الخطيرة، التي تلقي على عاتقه مسؤولية اتخاذ القرارات الحاسمة عند سؤاله عن هذه الواقعة أو تلك.

www.daralthaqafa.com

إن مفردات هذا الموضوع وأساسياته تضرب على أخطر وأهم وتر في الفكر القانوني، ألا وهو النص القانوني وتفسيره وأنواع النصوص القانونية التي يمكن أن تواجه المتخصص في القانون (أياً كان)، وكيفية التعامل معها من زاوية لفظها أو فحواها أو مدلولها أو تاريخها أو الظروف المادية التي أدت إلى ظهورها أو الحكمة من وضعها وموقف القضاء من تطبيقها.

وبعبارة واحدة يمكن القول بأن هذه المفردات تشكل فيصل معرفة الذكاء والحنكة لدى القانوني، بل نستطيع من خلالها وزن عقل هذا القانوني، وإدراك مدى إلمامه وإحاطته بمجمل أساسيات مهمته كقاضٍ أو عضو في الادعاء العام أو أستاذ في مؤسسة أكاديمية أو مستشار قانوني أو من المحامين المكلفين قانوناً بالدفاع عن صاحب الحق بمهنية عالية يصلح معها للدفاع عن موكله كمساعد للقضاء في أداء مهمته وأداة بارزة لتحقيق العدل الاجتماعي وإعادة الحقوق لأصحابها على أساس قانوني رصين يعتمد التفسير الدقيق للنص القانوني أينما ورد وللعقد المبرم بين أطراف العلاقة القانونية على الصعيدين الوطني والدولي.

إن مثل هذه المواضيع القانونية والفلسفية تعد حجر الزاوية في بناء العقل القانوني. ولا أبالغ إذا قلت بأن هذا النوع من التفاصيل القانونية، يعد جوهر العمل القانوني وأساس إنتاجيته، فرجل الاقتصاد والسياسة، الذي يعمل بموجب نظريات اقتصادية وسياسية معينة، تمثل في الكثير من المراحل التي تحسبها الأوطان محطات خطيرة، عليه أن يحسن التعامل معها، وإلا سيكون في موقف محرج لا يحسد عليه، بسبب تعريضه مصالح البلاد والعباد إلى هول كوارث مدمرة بسبب سوء تقديره للمعطيات الاقتصادية والسياسية، مثله رجل القانون الذي يعهد المجتمع إليه إدارة الهيكل القانوني لكل مناحي الحياة،

www.daralthaqafa.com

يستطيع أن يكون العين النافذة في كل زوايا النشاط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، فيفسر الظواهر كما يجب، ويضع النصوص القانونية بصياغة مدروسة ودقيقة، ويفسرها بعمق وتفكير مبتعداً عن التسرع، محاولاً مواكبة التطور القانوني الذي يقوي شوكته القانونية، ويعطيه القوة في طرح الحجة وبيان وصياغة الرأي القانوني بلغة قانونية رصينة، تتجلى فيها الدقة اللغوية والاصطلاحية، وعدم التزيد أو الإيجاز المخل الذي يصبح من قبيل الألغاز الغامضة، التي تضيع علينا الوقت والحكمة من النص القانوني ودوره في حسم الخلافات والنزاعات. وبهذه العقلية نستطيع صياغة النصوص التشريعية الرصينة وتفسيرها، ونتقن فن صياغة العقود وحسن تفسيرها، كما نتمكن من تقديم المشورة القانونية لمن يطلبها وفقاً للأصول.

فصول الدراسة:

ستتضمن هذه الدراسة خمسة فصول وبالشكل التالي:

الفصل الأول: يركز هذا الفصل على تفسير القانون من خلال بيان معنى التفسير وأنواعه ومن أهمها التفسير التشريعي ثم بيان مناهج التفسير وطرقه وآثاره.

الفصل الثاني: يعرج هذا الفصل على أنواع التشريع بما فيها النص الواضح والنص الغامض والنص المعيب، وكيفية تصحيح الأخطاء التي تقع عند نشر القوانين، وحالات عدم وجود نص.

الفصل الثالث: يعنى هذا الفصل بالاستشارة القانونية وتكوين الرأي ويضم: التعريف بالاستشارة القانونية، من هو المستشار القانوني؟، حالات طلب الرأي القانوني وما يجب أن يتضمنه هذا الطلب من تحديد للوقائع وتحديد للمطلوب من الاستشارة القانونية وتعيين للحقل القانوني الدقيق لهذه

www.daralthaqafa.com

الاستشارة، وحصر النص القانوني واجب التطبيق عليها، ثم تحليل هذا النص وفهمه وتفسيره بشكل قانوني دقيق، بعد ذلك تأتي مرحلة تطبيق النص القانوني على الواقعة أو الوقائع محل طلب الاستشارة القانونية، وأخيراً صياغة الرأي القانوني.

وفي هذا الفصل سنناقش مسؤولية المستشار القانوني عن الأخطاء التي ارتكبها عند إعطائه الرأي القانوني.

الفصل الرابع: يتولى هذا الفصل موضوع فن الصياغة القانونية الذي يعبر عن قدرة القانوني في سبك النص بعبارات واضحة ودالة بعيدة عن الشطط اللغوي أو الفني، لأن الصياغة تعد بمثابة إخراج فني دقيق للمضمون، فإذا كانت الصياغة مشوهة أو غامضة أو مرتبكة، فإن ذلك يعني ضياع قيمة الفحوى والهدف الذي أراده المشرع، بل قد ينقلب ميزان العدالة الذي أراده المشرع إلى ميزان ظلم بين خارج حسابات المشرع. ويتضمن هذا الفصل: التعريف بالصياغة القانونية وأنواعها وطرقها وعيوبها.

الفصل الخامس: يكرس هذا الفصل لبحث فن الصياغة القانونية للعقود ووضع المبادئ الأساسية لهذا الفن وتنمية القدرات القانونية والفنية لبناء العقد بشكل سليم ودقيق يراعي تحديد الحقوق والالتزامات في العلاقة التعاقدية واختيار المناسب من الألفاظ والعبارات والمصطلحات التي تخدم الموكل عند حصول أي نزاع مستقبل دون لبس يتحمل وزره الموكل.

ويتعرض هذا الفصل أيضاً إلى وسائل خلق القدرة على تفسير العقد عند حصول النزاع بشأن معانيه أو مقاصده، خصوصاً وأننا نعيش الآن في خضم نشاط عقدي هائل تأثر بالتأكيد بالتقدم العلمي والتقني الذي انعكس على طبيعة العلاقات التعاقدية.